

هدر وتسرب النخب الجامعية في دول المغرب العربي: دراسة وصفية تحليلية نقدية

ملخص

نستهل هذا المقال بالتأكيد على مقولة وإشارة سعد الدين إبراهيم - حيث يؤكد على أن إهدار وتسرب الطاقة البشرية هي بمثابة وجهان لنفس الظاهرة فإذا كان التسرب الذي يتخذ صورة هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الخارج يعتبر خسارة فادحة ومحسوسة يمكن قياسها حجما وتكلفة، فإن الإهدار يتخذ صورة تراخي أو قلة إنتاجية هذه الكفاءات رغم تواجدها داخل المجتمع. وعليه فالإهدار بهذا المعنى لا يقل عن التسرب من حيث فداحة الخسارة المجتمعية باعتبار أن العوامل البنائية التي تسبب هجرة الكفاءات هي نفسها تقريبا التي تسبب الإهدار.

أ. كمال بوناح

قسم علم الاجتماع كلية العلوم
الإنسانية و العلوم الاجتماعية
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

إن الجامعة بصفقتها جزء من النظام التعليمي، الذي هو بدوره جزء من النظام الاجتماعي الكلي. واجب عليها أن توجه كل مناهجها وبحوثها ونشاطاتها المختلفة نحو التعامل مع أمهات القضايا التي تواجه الجزائر في ظل التفاعلات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية الراهنة. وعلى هذا الأساس يتناول هذا المقال قضية هجرة العقول، وهدر وتسرب الطاقات الجامعية من زاوية مغايرة تماما للموضوعات السابقة، كونها تطرح تساؤلا كبيرا مؤداه:

إذا كان موضوع هجرة العقول وتسربها وهجرتها لبيع جهدها وعرقها للغير، يندرج في شكل هدر الطاقات العاملة الجامعية " النخب الجامعية". وتسربها إلى مختلف البلدان المصنعة.

فإن هناك هدرا آخر لا يقل أهمية بل أخطر من ذلك أنه يصيب الطاقات المتبقية للجامعة نتيجة تدني هيبة الهيئة الأكاديمية وهبوط المعنويات وصعوبة توفر الأسباب التي تحقق الإطار

Résumé

De nos jours, la fuite des cerveaux ou l'émigration des intellectuels au Maghreb, suscite chez l'opinion publique de légitimes interrogations. Cependant, une question essentielle s'impose: si la fuite des cerveaux présente une des formes les plus connues à la mauvaise gestion de cet atout qui est le potentiel scientifique, n'y aurait-il pas d'autres formes de ce gaspillage? Nous allons analyser ce sujet sous un angle différent, tout en répondant à cette question, sans nier qu'un déficit touche toute société et tout état affecté par la fuite de son intelligentsia.

الملائم واللائق للحياة الأكاديمية للأستاذ الجامعي، أي ما يصطلح على تسميته بالإنسحاب المجازي الذي يتجلى في التوقع والسلبية وعدم المشاركة. وعليه تتخذ الدراسة مفهوما مغايرا تماما لما اصطلح على تسميته "بهجرة الأدمغة إلى الخارج".

مفهوم الهدر تبعا لترتيبه حسب هذا المقال

يمكن في جميع الحالات التطرق إلى موضوع هدر النخبة داخل المؤسسات الجامعية مقارنة بمفهوم تسرب و هجرة الطاقة البشرية النخبوية الجامعية ككل خارج الوطن الواحد "الأم" بمثابة وجهان لنفس الظاهرة بحيث أن التسرب يتخذ صورة هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الخارج. وهذا دليل قاطع على الخسارة الفادحة والمحسوسة، سواء تم حسابها أو قياسها بمدلولها الحجمي ومن حيث التكلفة ككل.

لذلك ففي المقابل يتخذ الإهدار صورة تدني وقلة إنتاجية هذه الكفاءات، برغم تواجدها داخل المجتمع، أي أنه بهذا المعنى، لا يقل عن التسرب من حيث فداحة الخسارة المجتمعية، بل تذهب كثير من الدراسات حول هذه الظاهرة بربط العلاقة الوطيدة بين العوامل البنائية التي تسبب هجرة الكفاءات العالية هي نفسها تقريبا التي تسبب الإهدار. أي أنهما يعيدان انعكاسا لواقع اجتماعي واقتصادي وثقافي معين. لأن الاعتقاد السائد في حالة عدم المشاركة، وتراخي شعور الانتماء لدى النخبة الجامعية مسؤول عنها المناخ العام، أو المنظومة العامة، بشقيها المادي، والمعنوي.

كالمكافآت المادية، والعزة، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، والفرص المتكافئة، والرخاء الاقتصادي، بالإضافة إلى الأمر المتعلق بالتقدير لشخصية وأدمية واحترام رأيها وإتاحة فرص المشاركة الإيجابية في الرأي واتخاذ القرارات. وبالنظر إلى العلاقة الموجودة بين الجامعة كمؤسسة تعليمية، وقيادة فكرية للمجتمع، والمؤسسات المختلفة للمجتمع، يبين مدى قصور المجتمع عن أداء بعض، أو معظم وظائفها. هو تفسير واضح لمظهر من مظاهر الأزمة البنوية الشاملة التي تعاني منها الجامعة في أقطار المغرب العربي.

وبالتالي يصبح مفهوم الهدر في هذه الحالة هو فقد أو ضياع الناتج المستهدف من الجهد البشري الناشئ عن تخلف الفهم لقيمتها الفعلية وعدم استثمار إمكاناته المتعددة الاستثمار الأمثل، وتوظيفه التوظيف العلمي الواعي لما يحقق المستهدفات الكبرى الأساسية لأي مجتمع من المجتمعات.¹

الأستاذ الجامعي بين التعليم العالي والبحث العلمي

ويمكن الاستدلال على هذه التناقضات من خلال ربط العلاقة غير العادية بين التعليم العالي والبحث العلمي. حيث يذهب الدكتور "بيل فولك" (Bil Falk)² في تقريره المقدم

1 - الدكتور محمود عودة، أبحاث في القوى العاملة المصرية - المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان، القاهرة 1992 ص2.

2- د. أحمد النكلاوي، هدر الطاقات البشرية العالية في المجتمع الجامعي، دار الثقافة العربية القاهرة، 1988

إلى جامعة "ميرلاند" الأمريكية في 1988/05/2، إلى التأكيد أن العمل العلمي (البحث العلمي) يعد جانبا أساسيا من الحياة الأكاديمية، بل هو عامل يزاوله ويكرس له الأكاديمي كل وقته لأدائه.

ما هو حال الجامعة في أقطار المغرب العربي بل حتى في أقطار الدول العربية، خلافا للجامعات الأمريكية والأوروبية واليابانية؟ إن توظيف وإستغلال الجامعة للأستاذ لا يتعدى على جزء فقط من وجوده اليومي وربما مرد ذلك أن الدخل اللازم لحياة أستاذ الجامعة لا يمكن أن يفي به العمل داخل جامعة واحدة؟.

بل أكثر من ذلك تذهب بعض الطروحات إلى اعتبار المكافأة التي يحصل عليها أستاذ الجامعة من وراء البحث ليست كافية، بل أحيانا غير موجودة، لذا يحاول كثير من الأساتذة الارتباط بأعمال إضافية خارجية تحول بينه وبين رسالته البحثية.

ونحن بصدد التطرق لهذا الموضوع الشائك لا بد أن نحصر هدر الطاقات البشرية العالية في أقطار المغرب العربي في مجالات محدودة مرتبة، لأن عملية الهدر في حد ذاتها تؤدي إلى كف الدافعية لدى الباحث وامتصاص لذاته وكيانه.

ويمكن حصر هذه العمليات في مظاهر تدني الإفادة من المنجزات العلمية لعضو هيئة التدريس، وبطبيعة الحال المخرج المستهدف النهائي لطاقته البشرية العالية، وكم هو صعب معايشة أستاذ الجامعة (الباحث) وهو ينظر إلى منجزاته العلمية وكيف لا يلتفت إليها ولا يسلط عليها الضوء أو إيجاد مكانا للإفادة منها، بل تدني الإحساس بقيمة دوره وفاعليته، أي تدني قيمة العائد من بذل، وجهد، وتفاني. بل في أكثر الأحيان أن منجزاته تقرر في هذه الحالة كجزء من منهج دراسي يتلقاها مجموعة محدودة من الطلبة.

ويمكن في جميع هذه الحالات الإشارة إلى تدني الإفادة من التخصص الدقيق لعضو هيئة التدريس لمزاولة مهام تدريسية بعيدة عن التخصص الدقيق له مما يعكس لا محالة على عدم الاكتراث بتنمية وتطوير الاختصاص ذاته، أي الاتجاه إلى المعلومات السطحية وعدم العمق والتعمق، ومن ثم عدم القدرة على إنجاز الإضافة أو الإبداع. بل أكثر من هذا أن الاعتقاد السائد كونه يصنف عضو هيئة التدريس بصفته باحثا ومعدا للباحثين، أن دوره لا يتعدى أنه معلم لا أكثر ولا أقل! وبموازاة هذه الأدوار والأبعاد الثلاثة الرئيسية، وهي:

(أ) الإنجاز العلمي

(ب) تطوير وتنمية التخصص الدقيق

(ج) إعداد وتهيئة الباحثين

فالتركيز على وجه من وجوه دور الأستاذ الجامعي دون الآخر، يمثل بالتالي إهدارا من طاقاته، ومن ثم تقليلا لقيمة تواجده كشخصية علمية متكاملة ومتساندة الأبعاد، وهذا مما يزيد ويؤكد سوء استثمار، الأمر الذي يعني أن مظاهر سوء الاستثمار من أبلغ المظاهر تجسدا وحضورا لدى الأساتذة بوجه عام مع العلم أن هناك أدوارا وأبعادا

أخرى كتحميل عضو هيئة التدريس أعباء وظيفة تدريسية فوق الطاقة، أو تسرب أعضاء هيئة التدريس إلى مجالات عمل أخرى خارج الجامعة.

ومهما يكن من أمر فالخسارة تتجلى في هذه الحالة في ناحيتين:

- 1 - الناحية المادية : حيث تخسر الجامعة أهم طاقاتها الإنتاجية .
- 2 - الناحية المعنوية : حيث تخسر الجامعة عضو هيئة التدريس نتيجة إحساسه بالخسارة، وخضوعه إلى ضوابط وضغوط ثقافية من غير ثقافة مجتمعه مما يؤثر في دافعيته للإنجاز، ويؤثر بالتالي على مستوى عطائه الكامل.

نسق التعليم العالي وعلاقته بالنسق الاقتصادي العام في المجتمع

على ضوء هذه المعطيات والمحاور يمكن التركيز بالدرجة الأولى في طرحنا هذا على تحليل ورصد العلاقة بين نسق التعليم العالي وبين النسق الاقتصادي العام في المجتمع، وهذا من زاوية بحث صور التلاحم، والتكيف بين النسقين.

خصوصا إذا اعتبرنا من حيث ما يؤدي إليه كل منهما من فائض ومضمون التصور لمعنى الاستثمار ودلالته في كل منهما، وما يحكم هذا المدلول من قيم، وما يجسده من شكل من أشكال الوعي الثقافي، والمجتمعي العام.

بحيث لو تمعنا في الأمر مليا باعتبار أن الهدر في نطاق هذا المستوى يمثل بالفعل الثمن والتكلفة الاجتماعية التي يدفعها المجتمع نتيجة الاختلال وسوء وظيفة العلاقة بين كل من النسقين، وعليه يكون الهدر في حالة اختلال العلاقة هذه، هدرا مزدوجا، يتمثل في الثمن العالي الذي يدفعه المجتمع للإنفاق على التعليم، وفي نفس الوقت في تقديم نظام التعليم مخرجات لا تتطلبها حاجاته أو ليست على المستوى المطلوب من الكفاءة.

وهذه بطبيعتها تعتبر دلالات ومؤشرات واضحة على حالة التخلف العام، لأن سوء إعداد الطاقة البشرية العالية للمهام التي تتطلبها عملية التنمية في أقطار المغرب العربي، مرده، ربما إلى العوامل الهيكلية المؤثرة على تكييف الطاقة البشرية العالية، سواء تعلق الأمر بالعوامل الهيكلية العامة، أو العوامل المؤسسة للنوعية، وخير دليل على ذلك، هو محاولة ربط البحث العلمي الجامعي بقضايا التنمية.

تحديات البحث العلمي في ظل التبعية الغذائية

أول رهان في هذا الإطار يستلزم الطاقات البشرية العالية اكتسابه، هو مجال التبعية الغذائية وتوفير أدنى الشروط الخاصة بعملية التنمية، ألا وهو الغذاء.

وبالتالي فإن الغذاء، أو الأمن الغذائي يمكن وصفه كعملية تقوم على جعل في متناول جميع الفئات الاجتماعية في بلد ما، الكميات اللازمة من المنتوجات الغذائية لتلبية احتياجاتها في كل وقت وبصورة دائمة.

ومقارنة ذلك في أقطار المغرب العربي بالنسبة للتبعية الغذائية نجد معاملات هذه التبعية (استيراد واستهلاك)، قد تطورت هكذا في ارتفاع بين السنوات 1969-1971 وبين 1986-1988.

من 18,2 إلى 28,1 في المغرب.

من 40,71 إلى 59,3 في تونس.
من 32,1 إلى 70,7 في الجزائر.
من 33,9 إلى 57,2 في موريتانيا.
من 68,2 إلى 72,7 في ليبيا.

ولتوضيح الصورة أكثر نأخذ كمثال الجزائر التي ما تزال منذ منتصف الثمانينات وهي تنفق ما بين 2 و 2,5 مليار دولار سنويا من أجل فاتورة الغذاء اليومي للمواطن، أي حوالي 1/4 أو أكثر من الواردات الكلية للجزائر، والدليل على ذلك المكانة التي تحتلها الجزائر في مجال استيراد المواد الغذائية و الفلاحية إلا دليل على ذلك. حيث تساهم الجزائر ب 40 % إلى 50 % عالميا فيما يخص استيراد القمح الصلب. أي المرتبة الأولى عالميا بحوالي 2,5 مليون طنا تم شرائها في سنة 1990 - 1991م. و 5,1 مليون طنا عن طريق التبادل. أما فيما يتعلق بالحليب حوالي 270000 طنا مستورد سنة 1990 - 1991م. وزيت المائدة حوالي 400000 طنا، والسكر 700000 طنا. وإذا ركزنا على هذه المواد فقط، لأننا نعرف أن هذه المواد وحدها تمثل حوالي 30% من المصاريف الخاصة بالعائلة الجزائرية. وأكثر من ذلك أنظر إلى جانب المردود الإنتاجي الخاص بالمحاصيل الكبرى في الهكتار الواحد يعبر بصدق على مؤشر بارز للتبعية الغذائية بحيث يبلغ في نوع القمح الصلب في الجزائر 7,45 قنطارا في الهكتار [أي حسب المتوسط العام لفترة زمنية تقارب 10 سنوات].

أما في تونس فيبلغ 8,56 ق في هـ، و في المغرب يبلغ 13 ق في هـ.

أما بخصوص القمح اللين :

في الجزائر يبلغ 7,32 ق في هـ.
تونس يبلغ 12,25 ق في هـ.
المغرب يبلغ 14 ق في هـ.

أما بخصوص الشعير :

في الجزائر يبلغ 7,55 ق في هـ.
تونس يبلغ 5,69 ق في هـ.
المغرب يبلغ 10,57 ق في هـ.

على عكس ذلك يزيد المردود في الهكتار لأكثر من 70 قنطار في الهكتار. في بلدان مثل كندا، استراليا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا³... الخ.

³ - الأيام الوطنية الإستشارية حول مستقبل الفلاحة في أقطار المغرب العربي أيام 9 ، 10 و 11 ماي 1992. بمشاركة كاتب المقال بتدخل حول موضوع أسباب هجرة اليد الفلاحية العاملة بالجزائر - وزارة الفلاحة الجزائر العاصمة 1992.

ومن ثم يمكن ربط هدر الطاقات البشرية العالية في هذه الأقطار، بمشروع التنمية، والتطور، وكيف أن هذه المشكلة السكانية (المجتمعية العامة) تصبح إحدى الخصائص المرتبطة والمتعلقة بالتخلف العام. حيث أن استمرار الهدر بهذا المستوى يعني بالضرورة استمرارا لتكريس التبعية ومن ثم تراكم التخلف على مختلف الأصعدة.

الخاتمة

وختاما يمكن استخلاص جملة من المعاني والعبر سعت هذه الدراسة إلى إبرازها من خلال التوجه مباشرة لدراسة مشكلة من أهم مشكلات المجتمع المغربي وحتى العربي المعاصر، وهي مشكلة هدر أو سوء استثمار أو توظيف الطاقات البشرية الحية والمتخصصة تخصصا دقيقا و المتمثلة في أساتذة التعليم الجامعي. فعلى الرغم من الجهود التي تبذل في إعدادها وتهيئتها ، فإن هذه الطاقات تهدر إمكاناتها بحيث لا يتحقق العائد أو المستهدف الأساسي من إعدادها وتواجدها. ولا يخفى أن لذلك آثاره المدمرة لأهداف وتطلعات مجتمعنا نحو إعادة بناء الحياة وقيادتها بالكفاءات البشرية الحية القادرة، وكذلك تتبلور مشكلة هذا الواقع في سيادة أنماط سلوكية سلبية وأنسحابية وأنانية تؤثر بدورها على كفاءة العملية التعليمية داخل النسق التعليمي الجامعي، بل وعلى نسيج البناء الاجتماعي برمته⁴.

مراجع عامة

- بدراني سليمان/ وقائع أفعال التحول الإنتاجي في التغيرات الفلاحية - الجزائر 1987.
- ج. ك. مارتنس/ النموذج الجزائري في التنمية/ حصيلة عشرية 1962 - 1972 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1973.
- الصديق تاوتي/ تكوين الإطار والكوادر من أجل التنمية - الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية - الجزائر 1990.
- التنمية الزراعية في العالم الثالث - تحرير كارل إيتشر و جون ستاتز - الجزء الثاني ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي - مراجعة د. هاشم علوان السامرائي - دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 1987
- اقتصادات العالم العربي - التنمية منذ 1945
- الجزء الثاني - البلدان العربية الإفريقية - دار نعمة للطباعة - بيروت - لبنان 1984. □

4 - د/ أحمد النكلاوي - هدر الطاقات البشرية العالية في المجتمع الجامعي - دار الثقافة العربية - القاهرة 1988 ص 140.

